

○ وبين هذين التاريخين، ستتعاون السلطة البريطانية، قدر المستطاع، مع أية سلطة تنشأ على الأرض في فلسطين.

وفي ٢٢/٤/١٩٤٨، أعلن الرئيس الأميركي ترومان، في مؤتمر صحفي، رداً على سؤال حول احتمال ارسال قوات اميركية الى فلسطين، قائلاً: «اننا سنرسل حصتنا من القوة الدولية؛ وأن هذا هو السبيل الوحيد لارسال قوات اميركية الى فلسطين».

وبعد استيلاء القوات الصهيونية في القدس على يافا، في اوائل ايار (مايو)، بعث القنصل الاميركي في القدس ببرقية الى وزير الخارجية، في ٣/٥/١٩٤٨، يخبره فيها عن احتمالات التطورات العسكرية، بعد الاستيلاء على يافا. وأكد القنصل الاميركي ان القوات الصهيونية ستنتقل الى الهجوم خارج حدود التقسيم، بعد الانسحاب البريطاني في ١٥ ايار (مايو)، لتحسين حدود وخطوط مواصلات الدولة اليهودية (المصدر نفسه، ص ٨٨٩).

وأجمل دين راسك الوضع الجديد واحتمالاته، في مذكرة رفعها الى نائب وزير الخارجية، لوفيت، في ٤/٥/١٩٤٨، بعنوان «اتجاه التطورات المستقبلية في فلسطين»، قال فيها ان رفض اليهود لاجراء محادثات للتوصل الى هدنة يبرهن على نيتهم المضي قدماً لاقامة دولة يهودية بقوة السلاح؛ بينما سينتج عن القبول العربي باقتراح الهدنة وضع الوكالة اليهودية في مواجهة الرأي العام. وعن التطورات بعد ١٥ ايار (مايو)، قال راسك انه اذا صدقت التقديرات البريطانية (التي ذكر انها مرفقة مع مذكرته، لكن ليس لها وجود بين الوثائق الاميركية)، فان الولايات المتحدة ستجد نفسها، في الامم المتحدة، في مواجهة موقف معقد وغير مريح؛ اذ ان اليهود سيكونون المعتدين على العرب. اما اذا دخلت الجيوش العربية الى فلسطين، وهو المرجح حدوثه، فان الوضع سيكون أكثر تعقيداً وأقل وضوحاً. وسيأتي اليهود، في هذه الحالة، الى مجلس الامن الدولي لطلب المساعدة لصد «العدوان» العربي عليهم. وقد تدعى الولايات المتحدة الى تأييد طلب اتخاذ اجراءات في مجلس الامن ضد العرب. وازاء هذا الوضع، فان مسار العمل الاكثر حكمة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، هو في القيام بنشاط دبلوماسي، فوراً، للتوصل الى «تسوية مؤقتة» (*modus vivendi*) بين عبدالله ملك شرق الاردن والوكالة اليهودية. وهذه «التسوية المؤقتة» ستوصل، في نهاية الامر، الى تقسيم «الامر الواقع» (*de facto*) لفلسطين، على طول الخطوط التي اشار اليها وزير المستعمرات البريطاني، السير ارثر غريش جونز، في ملاحظاته الى المندوب الفرنسي في الامم المتحدة، السفير بارودي (المصدر نفسه، ص ٨٩٤). وذكر راسك ان هناك خارطة بهذه الخطوط مرفقة بالمذكرة، لكنها غير موجودة ضمن الوثائق.

ومسألة تقاسم فلسطين بين الملك عبدالله والوكالة اليهودية التي مثلت، في جانب منها، تقاسم النفوذ في فلسطين بين بريطانيا والولايات المتحدة، كانت طرحت، في البداية، من قبل البريطانيين؛ وقد اشير الى ذلك في مكان سابق من هذا التقرير. وفي بداية ايار (مايو)، أي عشية الانسحاب البريطاني من فلسطين، أصبحت هذه الفكرة مقبولة، تماماً، من الجانب الاميركي. ومن أولى المذكرات الاميركية المتوفرة، والتي تعالج الموضوع بوضوح تام، المذكرة التي اعدها جون هورنر الذي كان يعمل مستشاراً لبعثة الولايات المتحدة الى الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة للامم المتحدة حول فلسطين، التي بدأت جلساتها في ١٦/٤/١٩٤٨، كما ذكرنا. أورد هورنر، في مذكرته، التي تحمل عنوان «مستقبل فلسطين»، ومؤرخة في ٤/٥/١٩٤٨، ان اقتراح قيام مملكة شرق الاردن بضم الجزء العربي من فلسطين، حسب خطة التقسيم، له فوائد عديدة، هي: ١ - ان هذا الضم سيكون مقبولاً من الوكالة اليهودية؛ ٢ - ان الملك عبدالله سيقبل، وسرحب، به؛ ٣ - انه لا يتعارض، مبدئياً، مع قرار الجمعية العامة في ٢٩/١١/١٩٤٧ (التقسيم)؛ ٤ - انه يقدم حلاً دائماً، نسبياً، للمشكلة الفلسطينية؛ ٥ - انه سيخلق دولة يمكن الاعتماد عليها، مكونة من شرق الاردن والجزء العربي من فلسطين؛ ٦ - انها ستصفي المفتي واتباعه؛ والاكثر اهمية، ٧ - انها ستمثل اعترافاً بالحقيقة التي لا يمكن نكرانها، وهي ان دولة صهيونية قائمة، حالياً، في فلسطين (المصدر نفسه، ص ٨٩٨).

والاعتراض الوحيد - أضاف هورنر - على هذه الخطوة، هو انها يمكن ان تؤدي الى انفراط عقد جامعة